



نمو اقتصادي قوي في الربع الثاني

أظهرت بيانات النمو الاقتصادي الفصلية التي تنشر لأول مرة في المملكة أن الاقتصاد سجل خلال الربع الثاني نمواً اسمياً سنوياً بلغ 15,2 بالمائة منخفضاً من مستوى 34,1 بالمائة الذي كان قد سجله خلال الفصل الأول هذا العام. وقد حقق قطاع النفط أسرع معدلات النمو بسبب ارتفاع أسعاره لكن يعزى معظم التباطؤ في النمو خلال الفصل الثاني إلى التغير في أسعار النفط أيضاً. أما نمو القطاع غير النفطي فقد تراجع إلى 7,3 بالمائة سنوياً في الفصل الثاني وذلك مقارنة بنسبة 10,7 بالمائة للفصل الأول. وكانت أفضل المجموعات أداءً ضمن القطاع غير النفطي هي قطاعي التشييد والمرافق وأقلها أداءً قطاعي الزراعة والتجزئة. ولا تتوفر بيانات بالقيمة الفعلية (أي القيمة بعد استبعاد آثار التضخم).

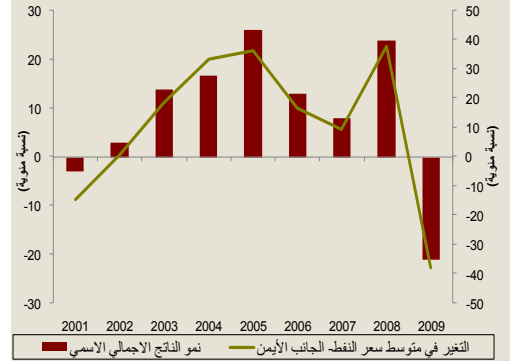
يعود النمو السريع لقطاع النفط بصفة أساسية إلى الزيادة في إيرادات النفط بين الربع الثاني لعام 2009 والربع الثاني لهذا العام والذي جاء نتيجة لارتفاع أسعار النفط، حيث بلغ متوسط سعر الزيت العربي الخفيف نحو 77,4 دولار للبرميل في الفصل الثاني من هذا العام مقارنة بمتوسط سعر بلغ 59,1 دولار للبرميل خلال نفس الفترة من العام الماضي، وكذلك بسبب الزيادة الطفيفة في حجم الإنتاج. وقد جاء النمو في قطاع النفط أقل من تقديراتنا نتيجة الزيادة في إيرادات النفط خلال تلك الفترة. كما جاءت هذه المعدلات على نحو مغاير للاتجاه الذي ساد خلال السنوات الأخيرة حيث كان الناتج الإجمالي يفوق بصورة واضحة المستوى الذي تبرره التغيرات في أسعار النفط وحجم الإنتاج، مما قد يعكس التباطؤ في الأنشطة الأخرى المرتبطة بالنفط والتي ربما تضمنتها تلك الأرقام.

معدلات النمو الاقتصادي، 2010
(نسبة مئوية)

النصف الأول	الفصل الثاني	الفصل الأول	
43.3	24.1	68.2	قطاع النفط
9.0	7.3	10.7	القطاع غير النفطي
6.5	6.2	6.7	القطاع الخاص
13.5	9.1	17.9	القطاع الحكومي
24.3	15.3	34.4	الإجمالي
3.9	7.3	0.3-	رسوم الاستيراد
24.1	15.3	34.1	الناتج الإجمالي

تراجع النمو في القطاع الخاص غير النفطي على أساس سنوي من 6,7 بالمائة في الفصل الأول إلى 6,2 بالمائة في الفصل الثاني، بينما تراجع الاقتصاد غير النفطي بنسبة 2,1 بالمائة في الفصل الثاني مقارنة بالفصل الأول. ولم يكن مفاجئاً أن يحقق قطاعي التشييد والمرافق (الكهرباء والغاز والماء) أفضل أداء على أساس سنوي حيث استفادت هذه القطاعات من الإنفاق الحكومي الضخم المتواصل، كذلك سجل قطاع الصناعة نمواً قوياً مدعوماً بفئة "صناعات أخرى" (قطاع التصنيع باستثناء تكرير النفط). وربما يعزى هذا الأداء الجيد لانطلاق العمليات الإنتاجية في بعض المنشآت البتروكيمياوية وانتعاش الإنتاج في صناعات أخرى، كالأسمنت مثلاً، الذي استفاد من تعاطف الإنفاق على أعمال التشييد.

الناتج الإجمالي الاسمي وأسعار النفط



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:
بول غامبل
رئيس الدراسات والأبحاث
pgamble@jadwa.com

رئيس الدائرة الاقتصادية
براد بورلاند، CFA
رئيس الدائرة الاقتصادية والأبحاث
jadwaresearch@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف +966 1 279-1111
الفاكس +966 1 279-1571
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com



وظل النمو قوياً في قطاع الاتصالات رغم الزيادة في معدلات انتشار استخدام الهاتف الجوال في المملكة، وربما يعود ذلك إلى النمو المستمر في طرح تطبيقات النطاق العريض وخدمات الهاتف الجوال. أما قطاع النقل الذي تم دمجها ضمن قطاع الاتصالات في بيانات الناتج الإجمالي فقد استفاد من زيادة حجم الصادرات والواردات. من ناحية أخرى، سجل قطاع الزراعة أبطأ نمو بين القطاعات، كما هو الحال منذ عدة سنوات، بسبب السحب التدريجي لكثير من الإعانات. كذلك جاء قطاع التجزئة ضمن أضعف القطاعات أداءً خلال الفصل الثاني وهو تراجع لم يكن متوقعاً، حيث أن هبوط النمو في هذا القطاع إلى 3,6 بالمائة مقارنة بحوالي 8,8 بالمائة في الفصل الأول يعتبر أمراً محيراً في ضوء مؤشرات الإنفاق الاستهلاكي القوية (قفز حجم عمليات نقاط البيع بنسبة 33 بالمائة وارتفعت السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي بنسبة 14 بالمائة خلال نفس الفترة).

معدلات النمو الاقتصادي حسب القطاعات، 2010
(نسبة مئوية)

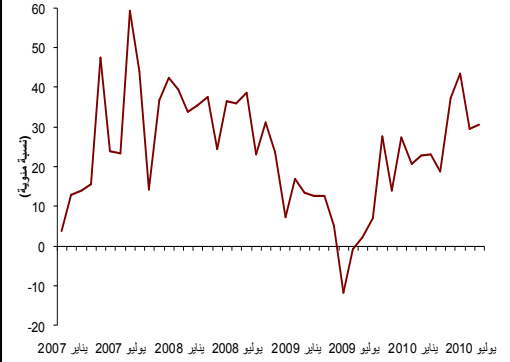
النصف الأول	الفصل الثاني	الفصل الأول	
2.9	2.3	3.5	الزراعة
46.6	26.4	73.2	النفط
10.4	6.6	14.4	الصناعة
8.7	7.9	10.8	الكهرباء والغاز والمياه
7.9	8.4	7.4	التشييد
6.3	3.6	8.8	تجارة الجملة والتجزئة
6.7	6.8	6.5	النقل والاتصالات
4.6	5.0	4.2	خدمات المال
5.0	5.1	4.9	الخدمات الشخصية
14.7	9.5	19.8	الخدمات الحكومية
24.1	15.3	34.1	الناتج الإجمالي

حقق القطاع العام (الحكومي) نمواً أقوى من نمو القطاع الخاص، وكان هذا القطاع قد حظي باستثمارات ضخمة خلال السنوات الأخيرة إلا أن البيانات المتوفرة لا تساعد في تحديد مدى التحسن الذي طرأ نتيجة لزيادة موارد القطاع العام (زيادة أعداد العاملين في الدولة على سبيل المثال) أو نتيجة لارتفاع معدلات الإنتاجية. وكما هو الحال بالنسبة لقطاع التجزئة، فقد شهد القطاع العام تراجع حاد في معدلات النمو على أساس سنوي وشهري على حد سواء خلال الفصل الثاني وهو تراجع لم تتضح أسبابه بعد. وتغطي البيانات المتوفرة الحالية فقط الفصلين الأول والثاني من العامين 2009 و 2010، لكن ينتظر أن يساعد توفر المزيد من البيانات عن الفترات السابقة في كشف التغيرات الموسمية التي قد تكون مسنولة عن بعض التراجعات التي يبدو أنها استثنائية.

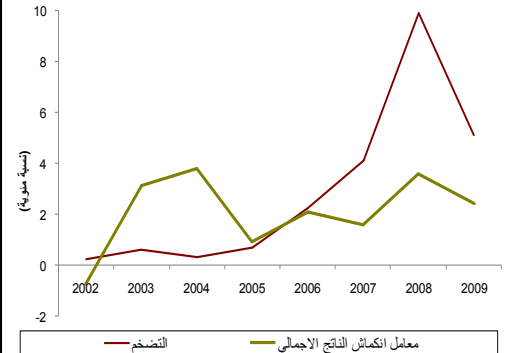
معياري النمو الاقتصادي الشائع الاستخدام بين الاقتصاديين هو الناتج الإجمالي الفعلي الذي يستبعد آثار التضخم، لكن يتعدى تحويل البيانات التي تم نشرها بالقيمة الاسمية إلى القيمة الفعلية بصورة دقيقة، حيث يتعين الأخذ في الحسبان معامل الانكماش التي تقيس تغيرات الأسعار في كل قطاع. ومما يزيد العملية تعقيداً أن معامل الانكماش للناتج الإجمالي للقطاع غير النفطي يحمل بعض التشابه مع معدل التضخم الذي يتم احتسابه من خلال مؤشر تكلفة المعيشة الذي يتم نشره على أساس شهري. وكان متوسط التضخم الأساسي قد بلغ نحو 6,4 بالمائة بين عامي 2007 و 2009 بينما لم يتجاوز معامل الانكماش للناتج الإجمالي للقطاع غير النفطي 2,5 بالمائة.

ومن المرجح أن تظهر بيانات الفصل الثالث تباطؤاً في نمو القطاع الخاص غير النفطي لدى مقارنتها ببيانات الفصل الثاني وذلك بسبب تراجع نشاط الشركات خلال الصيف ورمضان وعيد الفطر، لكن نموه قد يأتي قريباً من مستوياته الحالية على أساس سنوي. كذلك ينتظر أن يؤدي الانتعاش الذي حققته القروض المصرفية مقارنة بمستواها قبل عام إلى دعم معدلات النمو. بالمقابل نرجح أن ينطلق النمو من مستويات أعلى مما كان عليه خلال الفصل الثاني، حيث نعتقد أن الفصل الثاني من العام الماضي ربما سجل أدنى نقطة للاقتصاد خلال الانكماش الأخير الأمر الذي قد يؤدي إلى ضالة الإنتاج. ونتوقع أن

معاملات نقاط البيع



التضخم ومعامل انكماش الناتج الإجمالي





يتباطأ النمو الكلي في الاقتصاد نتيجة تراجع نمو إيرادات النفط؛ حيث فاق متوسط سعر الزيت العربي الخفيف في الفصل الثالث من عام 2010 متوسطه خلال الفصل الثالث من العام الماضي بنحو 11 بالمائة.

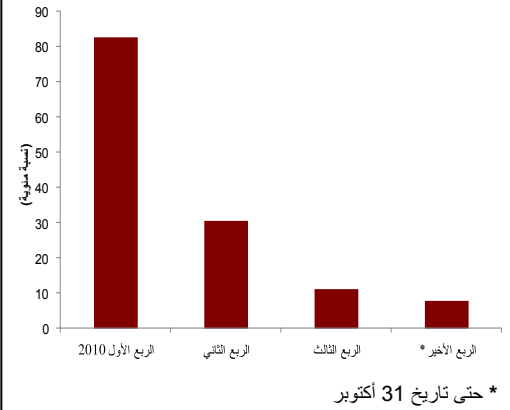
تحسن كبير في نوعية البيانات الاقتصادية

يعتبر نشر البيانات الفصلية عن الناتج الإجمالي من قبل مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات واحدة في سلسلة من الخطوات الهامة والمتقدمة التي اتخذت مؤخراً من أجل توفير البيانات الاقتصادية في المملكة. كذلك نشرت "ساما" في الطبعة الأخيرة من نشرتها ربع السنوية بيانات مفصلة عن ميزان المدفوعات الفصلية وذلك للمرة الأولى. علاوة على ذلك، فقد أصدر بنك اتش اس بي سي في وقت سابق هذا الشهر نشرة تحتوي على أول مؤشر لمدرء المشتريات في المملكة (هذه المؤشرات عبارة عن معايير تستخدم في قياس درجة الثقة في الشركات وفي أوضاع السوق لذا تحظى بمتابعة دقيقة في العديد من الدول).

البيانات الاقتصادية التي تنشر بصورة منتظمة بالغة الفائدة بالنسبة للمستثمرين حيث توفر المعايير التي يستطيعون من خلالها قياس أداء اقتصاد بعينه ما يتيح لهم اتخاذ قراراتهم بناء على معلومات سليمة ودقيقة. من ناحية أخرى، يؤدي الشرح في البيانات إلى خلق حالة من الغموض والارتباك لدى المستثمرين ومن ثم ضعف احتمالات الاستثمار في ذلك البلد. كذلك يعتبر نشر البيانات من العوامل الهامة لوكالات التصنيف الائتماني ووكالات ضمان الصادرات، لذا فإن الزيادة في توفر البيانات الاقتصادية الأساسية والإصدارات الأخرى التي تحوي بيانات جديدة تؤدي إلى تحقيق فوائد إيجابية للمملكة، شريطة أن تتمتع تلك البيانات بالمصداقية وألا تخضع لتعديلات كبيرة.

ونتوقع أن يتعزز نمو القطاع الخاص غير النفطي في الفصل الرابع حيث سيتواصل انتعاش القروض المصرفية وتحسن ثقة الشركات والمستهلكين. ومن المتوقع أن يؤدي النمو الضعيف في إيرادات النفط إلى خفض وتيرة النمو الكلي للاقتصاد. وبناءً على تقديرنا بأن يأتي متوسط أسعار النفط (خام غرب تكساس) عند مستوى 78 دولار للبرميل هذا العام (بزيادة طفيفة على توقعاتنا السابقة التي كانت عند 75 دولار للبرميل)، نتوقع أن يسجل الاقتصاد الاسمي لعام 2010 نمواً في حدود 15,7 بالمائة. عليه، لا نزال عند توقعاتنا بأن يأتي النمو في الناتج الإجمالي الفعلي لهذا العام عند مستوى 3,9 بالمائة.

التغير في أسعار النفط
(خام غرب تكساس: المتوسط الفصلي)



إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح بإطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويترز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخالق ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إدعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساهلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو إكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى إستخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لإتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.